

قرار أميري رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٤ بإعادة تشكيل اللجنة العليا للتنسيق والمتابعة*

نحن حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر،
بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل، وبخاصة على المادة (٢٣) منه،
وعلى القرار الأميري رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤ بإعادة تنظيم اللجنة العليا للتنسيق والمتابعة،
قررنا مايلي :

مادة (١)

يعاد تشكيل اللجنة العليا للتنسيق والمتابعة برئاسة الأمير، وعضوية كل من :

- ١ - رئيس مجلس الوزراء .
- ٢ - النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .
- ٣ - وزير المالية .
- ٤ - وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ، عضو مجلس الوزراء .
- ٥ - وزير الشؤون البلدية والزراعة .
- ٦ - رئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث .
- ٧ - سكرتير الأمير لشؤون المتابعة .
- ٨ - رئيس الهيئة العامة للتخطيط والتطوير العمراني .

مادة (٢)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة (٣)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار . ويعمل به من تاريخ صدوره . وينشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٥ / ٥ / ١٤٢٥ هـ